

تحليل سياسة إنتاج النفط الخام في العراق في ضوء دورات التراخيص وعضوية منظمة أوبك

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

م. د. عمار محمود حمود

المستخلص

يركز هذا البحث على قضية سياسة إنتاج النفط الخام في العراق في ظل محددات دورات التراخيص النفطية التي أجرتها وزارة جانب آخر ، ووجوب التزام العراق بأنظمة النفط الاتحادية من جانب ، وعضوية العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط من الحصص وكميات الإنتاج المحددة وفق ماترسمه الأوبك من سياسة للإنتاج تتلاءم مع حاجات السوق النفطية العالمية من اجل الحفاظ على استقرار الأسعار والأسواق النفطية في نهاية المطاف

ABSTRACT:

This research focuses on crude oil policy in Iraq in conditions of licenses rounds of oil that it is doing federation ministry of oil in the one side , and partial Iraq in organization petroleum exporting countries (OPEC) in the other side , and must be obligation Iraq to system quotas and determinant quantity of production according to OPEC policy of production that it is suitable with world oil market to achieve stability of prices and markets of oil eventually

المقدمة:

تعد سياسة إنتاج النفط في العراق على قدر كبير من الأهمية؛ ذلك لأنها تقع على محاور ذات مفصل رئيس في التوجه النفطي للبلد ، حيث عضوية العراق في منظمة أوبك للدول المصدرة للنفط ، وسعي أعضائها للحصول على أعلى حصة ممكنة للإنتاج ، وهناك أيضا دورات التراخيص التي طرحتها وزارة النفط الاتحادية عام 2009 التي كانت تبغي الوصول إلى طاقات إنتاجية عالية للنفط الخام وما يترتب على ذلك من إنفاق رأسمالي لإدارة هذه الطاقات . إن اعتماد العراق على بيع النفط الخام في تمويل ميزانيته واقتصاده ، يحتم ذلك عليه أن يجد السياسات الإنتاجية الرشيدة لإدارة العملية والموازنة ما بين خطه ضمن دورات التراخيص ، وعضويته في أوبك للحصول على أعلى المردودات بأقل التكاليف الممكنة ، والمحافظة على النفط من النضوب المبكر في حقوله العملاقة التي تتطلب إنفاقا رأسماليا للمحافظة على تدفق النفط فيها بالمعدلات المطلوبة . وهذا يستلزم سياسة إنتاجية تراعي حاجة السوق العالمي ، وأنظمة الحصص في أوبك من اجل الحصول على أعلى الأسعار والإيرادات بأقل كمية ممكنة مصدرة من النفط الخام ، وهذا يعني العمل على استهداف السعر العالي ، وليس الكمية العالية ، لتحقيق هدف تعظيم الإيرادات .

مشكلة البحث: تعاني السياسة الإنتاجية للنفط في العراق من حالة تتصف بعدم التنسيق والموائمة لما ينبغي ان تكون عليه ، حيث وجود عقود التراخيص النفطية والتي تم إنفاذها والعمل بها على عجلة ، وكميات النفط الكبيرة المخطط إنتاجها في ظلها ، مما يحمل معه تحديات تتعلق بكيفية إدارة الفائض وتعويض الشركات في حال تخفيض الإنتاج ، ومراعاة الحصص الإنتاجية والتفاهات تحت مظلة منظمة أوبك ومحددات السوق الدولية للنفط .

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها (إن عملية الربط الناجح مابين الإنتاج النفطي وفقا لعقود التراخيص ، والإدارة الجيدة له من جانب ، ومراعاة حاجات السوق العالمية ومحددات العمل في ظل عضوية منظمة أوبك ، سوف يعمل على تحقيق سياسة إنتاج نفط ناجحة تتعاضم فيها العوائد ، وتقلص فيها التكاليف إلى أدنى الحدود) .

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان ما يأتي :

- 1- موقع النفط في الاقتصاد العراقي ، وموقع النفط العراقي في إطار الأوبك والعالم .
- 2- ماهية دورات التراخيص وكميات الإنتاج المستهدفة فيها .
- 3- ماهية منظمة الأوبك ودورها في سوق النفط وأنظمة الحصص فيها .
- 4- بيان مدى التناغم في الإنتاج وفقا لدورات التراخيص من جانب ، ومتطلباته وفقا لعضوية منظمة الأوبك ، وربط ذلك كله بحاجات الاقتصاد العراقي .
- 5- رسم ملامح مستقبلية لما يمكن أن يؤول اليه الانتاج في ظل دورات التراخيص وعضوية منظمة الاوبك ومستويات الطلب العالمي .

حدود البحث: تم التركيز على عقود التراخيص التي أجرتها وزارة النفط الاتحادية وبالخصوص دورتي التراخيص الاولى والثانية المتعلقةتان بإنتاج النفط الخام وهو المجال الذي يهتم به البحث ، فيما تم استبعاد دورتي التراخيص الثالثة والرابعة من التحليل والمتعلقتان بالحقول الغازية والرقع الاستكشافية .

هيكلية البحث: من اجل تحقيق هدف البحث وثبات فرضيته ، تم تقسيمه إلى خمسة محاور ، اهتم المحور الاول بعرض واقع النفط في الاقتصاد العراقي وموقع العراق من حيث الاحتياطي والانتاج على صعيد الدول المصدرة للنفط في اوبك والعالم ، المحور الثاني سلط الضوء على منظمة الاوبك من حيث سياساتها وأنظمة توزيع الحصص الانتاجية فيها ومحاولة حساب حصة العراق المفترضة من الأنتاج ، المحور الثالث ركز اهتمامه على عقود دورات التراخيص النفطية التي ابرمتها وزارة النفط الاتحادية ومحاولة بيان كميات الانتاج التي سوف تتجم عنها . فيما تناول المحور الرابع عملية تقييم واستشراف سياسة انتاج النفط في العراق في ظل محددات عضوية الاوبك وعقود دورات التراخيص ، واخيرا جاء المحور الخامس والذي يبين اهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، ومجموعة التوصيات المتلائمة معها .

أولاً: النفط العراقي-الواقع وموقعه في اطار اوبك والعالم

1-1: واقع النفط في اقتصاد العراق:

لم يغادر الاقتصاد العراقي اعتماده على تسهيل moneytaryzing سلعة النفط في تحويلها إلى الدولار الامريكي لتسيير عجلته بكل مرافقها ، من تكوين الاحتياطي النقدي ، وتشغيل اجهزة الحكومة والقطاع العام ، وبناء ميزانية الدولة والتي تعتمد عليها بصورة شبه كلية . ولقد كانت مساهمة ايرادات النفط منذ خمسينيات القرن الماضي تشكل نسب عالية في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ساهم القطاع النفطي بنسبة (78%) من GDP في عام 1953 ، وفي عام 1975 اسهم

القطاع النفطي بحوالي (68.2%) من GDP وخلال المدة 1981-1990 تذبذبت حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية واحداث حرب الخليج الثانية وتذبذب الاسعار وتراجع الصادرات النفطية . وقد بلغت نسبة المساهمة ادناها في فترة الحصار الاقتصادي اذ اصبحت حوالي (1.15%) عام 1995 ، ثم ارتفعت مساهمة النفط في عام 2000 إلى (67%) على اثر اتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الامم المتحدة عام 1997⁽¹⁾ . اما في الوقت الجاري فيمكن الاستعانة بالجدول (1) والذي يبين مجموعة من المؤشرات المعبرة عن ارتباط الاقتصاد العراقي الشديد بالعوائد النفطية جدول (1)

درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة النفط (مليون دولار)

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي	107.672	94.291	122.041	157.454	185.945	205.186	196.493
الايادات النفطية	65.615	44.016	56.958	91.678	100.604	95.248	88.112
نسبة الايرادات النفطية إلى GDP	%61	%46	%47	%58	%54	%46	%45
الايادات العامة	66.544	46.987	59.981	92.996	102.759	97.633	90.383
نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة	%99	%94	%95	%99	%98	%98	%97
الايادات الضريبية	817	2.838	1.278	1.203	1.982	2.160	2.167
نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات النفطية	%1	%6	%2	%1	%2	%2	%2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ملاحق الجداول الموجودة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2011 ، 2013 ، 2015

من الجدول (1) يتبين مدى استمرار حالة اعتماد العراق على سلعة النفط حتى الوقت الحاضر ، اذ شكلت الايرادات النفطية ما متوسطه خلال المدة 2008 - 2014 (51%) من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، مايعني ان جل النشاط الاقتصادي في العراق يعتمد بصورة مباشرة من جانب وبصورة غير مباشرة من جانب آخر على النفط في توليد الدخل . كذلك تشكل الايرادات النفطية نسبة كبيرة في الايرادات العامة حيث وصلت كمتوسط خلال المدة المذكورة إلى (97.1%) مايعني ان الموازنة العامة للبلاد تتشكل من ايرادات النفط ، وان التقلبات في ايرادات النفط الناجمة عن التقلبات في اسعاره في السوق الدولية تؤثر تأثيرا قويا في الحياة الاقتصادية وهو ماينسحب تأثيره ايضا على الحياة السياسية والاجتماعية . كما تشكل الايرادات الضريبية نسبة صغيرة جدا من ايرادات النفط ، مايعني ان النشاط الخاص في العراق لايساهم في تمويل ايرادات الدولة من الضرائب وبالتالي فإن دخل الحكومة هو من ريع النفط بامتياز ، إذ وصلت هذه النسبة كمتوسط خلال المدة المذكورة في الجدول إلى (2.2%) . ان هذا الامر الاخير يطرح كأحد العوامل المؤثرة سلبا على سير العملية الديمقراطية في بلدان الريع النفطي ، بوصف ان

الجمهور لا يسهم بدخل الحكومة ، وبذلك تصبح الحكومة تسلطية⁽²⁾ . هناك مؤشر آخر يبين مدى اعتماد ميزان مدفوعات الدولة على صادرات سلعة وحيدة وكما هو موضح في الجدول (2) الآتي:

جدول (2) احادية صادرات العراق (مليار دولار)

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة صادرات النفط	41.668	51.147	83.006	94.103	89.402	83.561	54.394
اجمالي الصادرات	44.275	52.084	83.226	94.392	89.742	83.981	54.667
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات	%94	%98	%99.7	%99.6	%99.6	%99.4	%99.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

OPEC , Annual Statistical bulletin , for years (2016 , 2011) , p.16 , 17 .

من الجدول (2) يتبين ان اعلى قيمة لصادرات النفط في العراق كانت عام 2012 حيث بلغت (94.103) مليار دولار خلال المدة 2009 - 2015 ، ثم انخفضت إلى (54.394) مليار دولار على اثر انهيار اسعار النفط الذي ابتداءً منذ منتصف عام 2013 بسبب التخمة في المعروض النفطي في سوقه العالمية . ومن الجدول يتبين كذلك ان نسب قيم الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تشكل نسب كبيرة تقارب (100%) ، حيث كانت كمتوسط خلال المدة المذكورة (98.5%) وهو ما يعني افتقاد العراق إلى اي قاعدة تصديرية غير صادراته من قطاعه النفطي الاستخراجي ، وهو ما يؤثر ايضا على احادية ميزان مدفوعاته وتأثر ميزانه التجاري تأثراً شديداً بكمية واسعار سلعة النفط الخام المصدرة .

ان هذا الاعتماد الشديد والمتزايد على انتاج وتصدير سلعة النفط تؤثر اسبابه وتداعياته في اطار المرض الهولندي ، ولعنة الموارد الطبيعية ، والتي تفسر هذه الحالة بطغيان قطاع من قطاعات الاقتصاد واطمحلال القطاعات الاخرى ومن ثم فإن الإيرادات السهلة المستتعبة لبيع المورد الطبيعي تشجع على اضمحلال الصناعة والزراعة وتشجع على الكسل والخمول⁽³⁾

1-2: موقع نفط العراق في اطار اوبك والعالم

سوف يتم عرض موقع النفط العراقي من خلال تناول مؤشرات تخص احتياطياته النفطية ، والانتاج وكما يأتي:

1-2-1: الاحتياطي النفطي :

يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة كبيرة اهله لأن يأخذ موقعا متميزا ما بين البلدان النفطية . وقد عرفت شركة (BP) برتش بترولسيوم البريطانية الاحتياطيات المؤكدة على انها تلك الكميات النفطية ووفقا للمعلومات الجيولوجية والهندسية التي تشير بدرجة معقولة من اليقين إلى امكانية استخراجها حاضرا ومستقبلا من المكامن المعروفة ضمن الشروط الاقتصادية والتشغيلية القائمة⁽⁴⁾ . ويمكن الاستعانة بالجدول (3) الذي يبين امكانيات العراق الاحتياطية بالمقارنة مع دول اوبك والعالم .

جدول (3) الاحتياطيات المؤكدة للنفط في العراق ومنظمة اوبك والعالم (مليار برميل)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
العراق	141.350	140.300	144.211	143.069	142.503
دول الاوبك	1.200,979	1.204,121	1.209,474	1.209,685	1.211,432
نسبة العراق إلى الاوبك	%11.7	%11.6	%11.9	%11.8	%11.7
العالم	1.465,813	1.478,753	1.489,352	1.490,465	1.492,677
نسبة العراق إلى العالم	%9.6	%9.4	%9.6	%9.5	%9.5
نسبة الاوبك إلى العالم	%81.9	%81.4	%81.2	%81.2	%81.2

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

OPEC , Annual Statistical Bulletin , 2016 , p.22.

من الجدول (3) يتبين ان احتياطيات العراق النفطية المؤكدة كمتوسط خلال المدة 2011 - 2015 بلغت (142.286) مليار برميل . حيث وصلت اقصى حد لها إلى (144.211) مليار برميل عام 2013 ، وفي عام 2015 وصلت إلى (142.503) مليار برميل . ان هذا الارتفاع والانخفاض ناجم عن عوامل تتعلق بالاستخراج النفطي والاضافة من خلال معامل الاستخلاص (نسبة النفط الذي بالامكان استخراجه بالطرق الفنية المتوافرة وفقا للأصول التجارية إلى الكمية الكلية المتواجدة بالمكمن من النفط) . وقد بلغت احتياطيات منظمة الاوبك كمتوسط خلال نفس الفترة (1.206,000) مليار برميل . ويشكل العراق مانسبته كمتوسط خلال المدة المذكورة (11.7%) من اجمالي احتياطيات اوبك النفطية المؤكدة . اما الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط فقد بلغ خلال عام 2015 (1.492,677) مليون برميل ، شكلت دول اوبك المنتجة للنفط مانسبته خلال نفس العام المذكور (81.2%) فيما شكل الاحتياطي العراقي إلى الاحتياطي العالمي لعام 2015 مانسبته (9.5%) . ويتبين من الكميات والنسب المعروضة في الجدول ان العراق يحتل مكانة جيدة من حيث الاحتياطيات النفطية على مستوى مجموعة دول اوبك وعلى المستوى العالمي . وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقديرات محتملة للاحتياطي العراقي تفوق الارقام المعروضة بكثير حيث قد تصل إلى (300) مليار برميل ، اذ ان هناك اجزاء كبيرة من العراق لم تستكشف بعد او على اقل تقدير دون مستوى الاستكشاف المطلوب مقارنة بالدول الرئيسة المنتجة للنفط الاخرى⁽⁵⁾

1-2-2: الانتاج النفطي :

يمكن بيان الانتاج النفطي في العراق ومقارنته مع انتاج دول اوبك من جهة والانتاج العالمي من جهة ثانية من خلال الاستعانة بالجدول (4) الآت جدول (4) انتاج النفط الخام في العراق والاوبك والعالم (مليون برميل/يوم)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
العراق	2.652,6	2.942,4	2.979,6	3.110,5	3.504,1
دول الاوبك	30.915,4	33.188,1	32.330,9	31.380,2	32.315,2
نسبة العراق إلى الاوبك	%8.5	%8.8	%9.2	%9.9	%10.8
العالم	70.174,4	72.642,5	72.794,9	73.330,7	75.079,8
نسبة العراق إلى العالم	%3.7	%4	%4	%4.2	%4.6
نسبة الاوبك إلى العالم	%44.1	%45.7	%44.4	%42.8	%43.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

OPEC , Annual Statistical Bulletin , 2016 , p.28 .

من الجدول (4) يتضح ان الانتاج النفطي قد تزايد خلال المدة 2011 - 2015 ، حيث ارتفع الانتاج من (2.6) مليون برميل في اليوم عام 2011 إلى (2.9) مليون ب/ي عام 2013 ، وإلى (3.5) مليون ب/ي عام 2015 . في حين كان انتاج اوبك لعام 2015 حوالي (32.3) مليون ب/ي ، وقد شكلت نسبة انتاج العراق إلى مجموعة الاوبك لنفس العام (10.8%) . فيما يتصل بالانتاج النفطي على مستوى العالم فقد ارتفع من (70.1) مليون ب/ي عام 2011 إلى (72.6) مليون ب/ي عام 2012 ، ثم إلى (73.3) مليون ب/ي في عام 2014 ، ووصل اقصاه خلال المدة المذكورة في الجدول إلى (75) ملون ب/ي عام 2015 . وقد وصلت نسبة الانتاج العراقي إلى العالمي كمتوسط خلال المدة المذكورة إلى (4.1%) ، اما نسبة انتاج مجموعة دول الاوبك إلى العالم فيقدر كمتوسط خلال نفس المدة إلى (44%) . ويستدل من المؤشرات في اعلاه ان دول منظمة الاوبك لها مكانة كبيرة في تزويد العالم بما يحتاجه من النفط الخام وسد حاجة الطلب العالمي عليه ، وان نسبة العراق في الانتاج إلى مجموع الاوبك لانتاسب مع احتياجاته الضخمة وهذا مايستدعي للعمل على زيادتها .

ثانيا: منظمة الاوبك ونظام الحصص الانتاجية :

تعد دول مجموعة منظمة الاوبك (OPEC) قوة ذات فاعلية كبيرة من ناحية ضخامة احتياطياتها وكميات انتاجها في تأثيرها على السوق النفطية في جانب الكميات المعروضة وتحديد الاسعار النفطية ، ويمكن عرض الموضوع وفقا للآتي:

1-2: ماهية منظمة الاوبك ونشأتها:

تعد الاوبك (OPEC) Organization of the Petroleum Exporting Countries منظمة دولية تضم في عضويتها مجموعة من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، وتشكل عوائد نفوطها المصدرة المصدر الاساس في تمويل ميزانياتها وتحقيق دخولها القومية . وقد تأسست منظمة الاوبك بموجب قرار مؤتمر القمة التأسيسي الذي عقد في بغداد من 10-14 ايلول 1960 بدعوة من الحكومة العراقية . حيث حضرته البلدان المؤسسة العربية (العراق ، الكويت ، السعودية) والاجنبية (ايران ، فنزويلا) . لقد انظم إلى المنظمة عدة دول نفطية تباعا حتى وصل عدد اعضاءها في الوقت الحالي إلى ثلاثة عشر عضوا وهي كل من البلدان الخمسة المؤسسة أضف إلى ذلك (الجزائر ، انغولا ، الاكوادور ، اندونيسيا ، ليبيا ، نيجيريا ، قطر ، الامارات المتحدة)⁽⁶⁾ . ويرجع تأسيس تحالف الاوبك إلى مجموعة من العوامل التي تسبق تاريخها ، حيث كانت هناك فكرة لأقامة تجمع نفطي عربي حاضرا في اذهان العرب منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 ، بالإضافة إلى حصول عدة اجتماعات ولقاءات بين الدول النفطية في عقد الخمسينات على مستوى ثنائي وثلاثي تضمنت بحث التطورات النفطية وتنسيق السياسات كان آخرها تقدم العراق إلى المجلس الاقتصادي العربي بمشروع في عام 1959 من اجل السيطرة على الاحتياطيات والاسعار وايجاد قانون نفطي موحد وتبادل المعلومات واتشاء معهد للدراسات النفطية يرتبط بالجامعة العربية ، الا ان العامل المباشر والحاسم الذي ادى إلى انشاء منظمة الاوبك كان هو سياسة الاستقطاعات السعرية التي اتبعتها شركات النفط على النفوط المصدرة من البلدان العربية وغير العربية ولكن تم تطبيقها بشكل اكبر على نفوط منطقة الشرق الاوسط⁽⁷⁾ . وتهدف المنظمة إلى تحقيق عدة اهداف استراتيجية منذ تأسيسها وهي⁽⁸⁾ :

2-1-1: وضع مستوى محدد للإنتاج على مستوى مجموع بلدان المنظمة ، يأخذ بعين الاعتبار مستوى الطلب العالمي على النفط ، وكمية العرض النفطي في السوق من خارج دول المنظمة ، وموازنة الإنتاج في إطار الحفاظ على النفط بوصفه مورداً ناضباً ، فضلاً عن المحافظة على مستوى أداء معقول للاقتصاد العالمي .

2-1-2: وضع استراتيجية نفطية تأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين أسعار النفط وقيمة الدولار الأمريكي ومعدلات التضخم ، وعلاقة قيمة الدولار مع قيم باقي العملات الرئيسية على مستوى البلدان الصناعية المتقدمة ، وذلك من أجل برمجة الإنتاج وبالتالي إدارة الإنتاج والأسعار والتعديل عليها بين فترة وأخرى .

2-1-3: التأكيد على العلاقات والروابط مع الدول النامية من أجل تأمين متطلباتها من الطاقة ، والعمل على إيجاد بيئة أفضل في العلاقات في إطار النظام الاقتصادي العالمي خاصة ما يتعلق بمجالات السياسة النفطية وقضايا الطاقة .

2-2: السياسة الانتاجية وانظمة الحصص:

لقد قامت منظمة الأوبك ، ومن أجل تحقيق أهدافها وتأمين عوائد عادلة لها من إنتاجها النفطي ، ومنذ تأسيسها على العمل على إيقاف سياسة الاستقطاعات السعرية التي اعتمدها الشركات النفطية الاحتكارية خلال عقد الستينيات ، وفي عقد السبعينات من القرن الماضي أخذت دول الأوبك المبادرة في سوق النفط والسيطرة عليها ، وتحولت فيه سوق النفط من سوق يتحكم فيه المستهلكون ، إلى سوق يتحكم فيه المنتجون لأول مرة في تاريخ صناعة النفط الخام . حيث تحكمها في كميات الإنتاج ، وحظر تصدير النفط للدول التي ساندت إسرائيل في حربها مع العرب تحديداً في عام 1973 ، وكذلك قيامها برفع الأسعار النفطية دون الرجوع والتشاور مع الشركات . ان العصر الذهبي لأوبك في التحكم بالسوق النفطية قد تراجع وذلك في عقد الثمانينات ، والتي كانت أسبابها في عدم التناغم والتوافق ما بين أعضاء أوبك من جهة حول حصص الإنتاج ، وكذلك كان هناك عامل مهم وهو بروز دول من خارج أوبك كان لها تأثير ليس بالقليل من حيث عرض الكميات البترولية في السوق والتأثير في الأسعار ، فضلاً عن ذلك هناك دور الدول الصناعية في إطار وكالة الطاقة الدولية (IEA) والتي كانت تعمل جاهدة على إضعاف دور الأوبك في التحكم في سوق النفط⁽⁹⁾ . ان الإجراءات الرئيسية التي تقوم بها منظمة الأوبك هو ضبط إيقاع كميات الإنتاج النفطي لديها مع الترددات والموجات الصادرة عن معدلات النمو الاقتصادي العالمي ، والعرض النفطي الآتي من خارج أوبك (أساساً الإنتاج الروسي والنرويجي والمكسيكي والأمريكي والصيني والكندي) ، فضلاً عن التغيرات في أسعار النفط الخام ، والهدف هو المحافظة على استقرار سوق النفط وعدم حدوث التذبذب الشديد فيه واستقرار الاقتصاد العالمي من أجل ضمان إيرادات نفطية مستقرة في نهاية المطاف⁽¹⁰⁾ . حيث تقوم المنظمة برفع الإنتاج المرسوم لها إلى سقف أعلى إذا كان هناك عجز في العرض العالمي من النفط أو زيادة الطلب عليه أو وجود ارتفاعات حادة في الأسعار من الممكن ان تؤدي إلى تأثير سيئ في معدل النمو الاقتصادي العالمي . وبالعكس تقوم المنظمة بخفض الإنتاج النفطي الكلي لها إذا كان هناك فائض عرض في السوق ، أو ان الأسعار انخفضت إلى حدود تعكس قيماً متدنية للنفط والعائدات ، وهذا ماسمي في الأدب النفطي بوظيفة المنتج المتمم Swing Producer بالنسبة لسياسة الأوبك . ان المسألة المهمة في إطار تحديد سقف إنتاج أوبك الكلي هو كيفية توزيع الحصص الانتاجية ما بين الأعضاء للإبقاء بسقف الإنتاج ، والمشاكل الناجمة عن ذلك في الصراع على كيفية احتساب حصة كل عضو* . ولقد تبلورت فكرة انظمة الحصص لدى الأوبك بدءاً من عام 1965 ولكن لم يتم العمل بها على وجه من الجدة بسبب اختلاف وجهات نظر الأعضاء حولها . ثم ما لبثت ان عادت فكرة تطبيق انظمة الحصص تطفو على السطح من جديد بعد تراجع أسعار النفط الخام في العقد الأول من الثمانينات وتنافس الأعضاء فيما بينهم

من أجل تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط لتعويض النقص في الإيرادات الناجمة عن انخفاض الأسعار⁽¹¹⁾ . ان نظام الحصص الانتاجية يعتمد على مجموعة من الانظمة الفرعية وهي:

-نظام الوزن المعياري النسبي المتفاوت طبيعيا .

-نظام الوزن المعياري النسبي المتساوي بين المعايير .

-نظام الوزن المعياري النسبي المتفاوت اصطناعيا بين المعايير .

وتستند هذه الانظمة بدورها إلى مجموعة من المعايير والتي تتوزع ما بين عوامل مادية وعوامل اجتماعية ، وهذه المعايير هي:

-معيار حجم الاحتياطي النفطي المؤكد .

-معيار كمية الانتاج النفطي .

-معيار الطاقة الانتاجية للنفط .

-معيار كلفة انتاج النفط .

-معيار حجم السكان

وبشكل عام ، يتم اخذ الاوزان النسبية لكل معيار ما بين الدولة المراد احتساب حصتها بالمقارنة مع مجموع دول اوبك ، ثم تجمع هذه الاوزان وتقسم على عددها ليتم استخراج معدل الوزن النسبي للعضو ، بعد ذلك يتم ضرب هذا المعدل في اجمالي حصة اوبك الانتاجية المقررة لينتج في نهاية العملية حصة العضو الانتاجية من النفط الخام⁽¹²⁾ . ومن الجدير ذكره بالنسبة للعراق ، كان مسموحا له ان ينتج الكميات النفطية التي يبيغها بعد الحرب والاحتلال في عام 2003 على اساس مساعدته نتيجة ظروف الحرب ودمار بنيته التحتية وتعويضه عن عدم قدرته على انتاج حصته في سنوات الحصار الاقتصادي ، اي استثناءه من نظام الحصص ، ولكن تم اعادة العراق إلى الانتظام وفقا لنظام الحصص منذ عام 2011 على اساس انه قد تعافى من سنوات الحرب⁽¹³⁾ . ولكن ظل العراق ينتج من النفط بحصة اقل من استحقاقه في نظام الحصص بسبب ضعف طاقاته الانتاجية التي لم تصل بعد إلى طاقة تحقق الانتاج العادل ضمن نظام الحصص حتى الوقت الجاري . وفي اقل تقدير لم يصل العراق حتى عام 2015 لحصة في انتاج النفط كنسبة إلى الأوبك توازي نسبة احتياطيته المؤكد إلى الأوبك (ينظر جدول-3 وكذلك جدول-4) ، حيث بلغت نسبة احتياطي العراق إلى الأوبك عام 2015 (11.7%) ، فيما بلغت نسبة انتاجه إلى مجموع انتاج اوبك لنفس العام (10.8%)

ويمكن ان نتوصل إلى نتائج تقديرية لحساب حصة العراق وفقا لمعايير نظام الحصص الانتاجية وذلك من خلال الاستعانة بالجدول (5) وباعتماد نفس الخطوات المذكورة اعلاه في حساب الحصص الانتاجية لكل عضو من اعضاء اوبك .

جدول (5) معايير نظام الحصص الانتاجية في اوبك بالنسبة للعراق (2015)

المعيار	أوبك	العراق	وزن العراق إلى الأوبك نسب مئوية
الاحتياطي المؤكد (مليون برميل)	1.211,432	142.503	11.7
الطاقة الانتاجية (مليون برميل/يوم)*	38	4	10.5
معدل الانتاج (الف برميل/يوم)	32.315	3.504	10.8
كلفة الانتاج لكل برميل (بالدولار)**	15	10	67
حجم السكان (بالملايين)	720.170	36.932	5.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC , Annual Statistical Bulletin , 2016 , p.8 .

2- IEA , Iraq Energy Outlook , 2013 p.50 , PDF file , available on : www.iea.org

*تقديرية

**تقديرية استنادا إلى الأرقام الاحصائية الموجودة في منشورات العديد من المؤسسات العالمية التي تعنى بحساب تكلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام في تسعة عشر اهم دولة منتجة للنفط والتي قدرت التكلفة بالنسبة للعراق (10.7) دولار حيث يأتي بالمرتبة الثالثة ، تسبقه في ذلك كل من السعودية (9.9) دولار والكويت (8.5) دولار في المرتبتين الثانية والاولى على التوالي ، فيما جاءت الامارات وايران بالمرتبتين الرابعة والخامسة من خلال تكلفة تقدر (12.3) و (12.6) لكل منهما على التوالي ، ينظر: احسان ابراهيم العطار ، ملف (pdf) متاح على شبكة الاقتصاديين العراقيين:

www.iraqieconomist.net

يوضح الجدول (5) تقديرات المعايير الخمسة المطلوبة في حساب حصة اي عضو من اعضاء الاوبك بالنسبة لانتاج النفط ، ومنه يتبين اوزان المعايير بالنسبة للعراق إلى الاوبك ، ومن خلال جمع وزن كل معيار بالنسبة للعراق إلى الاوبك وتقسيمه على عدد المعايير ، نحصل على اجمالي وزن العراق إلى الاوبك والبالغ (21%) اي (11.7% + 10.5% + 10.8% + 67% = 21%) ، وبضرب هذا الوزن في الحصة الاجمالية لانتاج اوبك لعام 2015 والبالغة (32.315) مليون ب/ي ، نحصل على حصة العراق الانتاجية المفترضة من النفط الخام وفقا لنظام الحصص الانتاجية المعمول بها من قبل منظمة الاوبك ، كالاتي:

حصة العراق الانتاجية = اجمالي وزن العراق إلى الاوبك × الحصة الاجمالية لانتاج اوبك وفقا لنظام الحصص

$$= 32.315 \times 0.21 = 6.786 \text{ مليون برميل/يوم}$$

وهذا يعني ان العراق ينتج حاليا بأقل من حصته المفترضة اي (3.504) مليون برميل بفارق قدره (3.282) مليون ب/ي وما يشكله هذا الفارق من ضياع لايرادات مالية مهمة في ردف الموازنة والاقتصاد . مما يعني من جانب آخر ، انه على العراق ان يرفع من طاقاته الانتاجية والإنتاج الفعلي ليصل إلى حصته العادلة في اقل تقدير ، وبناء طاقات انتاجية احتياطية مستقبلية .

ثالثاً: دورات التراخيص النفطية والانتاج النفطي:

3-1: في الاعوام 2009 و 2010 و 2012 طرحت وزارة النفط الاتحادية مجموعات من الحقول النفطية والرقع الاستكشافية في دورات تراخيص للاستثمار ، وقد نجم عن هذه الدورات وبعد رسوها على الشركات وبدأ العمل بها ومضي بضعة سنوات عليها ان حصل تغيرات في كميات النفط المنتجة وكذلك التكاليف لانتاج برميل النفط الخام . لقد اعلنت وزارة النفط في بداية طرح الدورات عن معيارين اساسيين يتم بموجبهما قبول أو رفضها الشركات التي يقع الاختيار عليها وهما⁽¹⁴⁾ :

3-1-1: كمية الانتاج المقدمة من اي شركة او تحالف شركات (المقاول) لأي حقل ، حيث كلما ارتفع حجم الانتاج المستهدف (انتاج الذروة المستقر) من قبل الشركة كان ذلك هو المفضل . وقد وضعت الحكومة حدا ادنى للأننتاج المستهدف لكل حقل معتمدة في ذلك على الاحتياطي النفطي لذلك الحقل ومعدل انتاجه التاريخي .

3-1-2: رسم الخدمة (المكافأة) الذي سيقبل به تحالف الشركات لكل برميل يتم انتاجه فوق خط الشروع ، حيث كلما انخفض الرسم كان للشركات حظ اوفر في الحصول على التراخيص وارساء العقود عليها .

3-2: الحقول النفطية المعروضة في دورات التراخيص: حيث يمكن بيانها وفقاً للآتي⁽¹⁵⁾ :

الدورة الاولى: انطلقت في عام 2009 ، حيث شملت الحقول المنتجة الرميطة (الشمالي والجنوبي) ، وحقل غرب القرنة (المرحلة الاولى) ، وحقل الزبير ، وحقول ميسان (البزركان ، فكة ، ابو غريب) .

الدورة الثانية: انطلقت ايضا في عام 2009 ، حيث شملت الحقول: حقل غرب القرنة (المرحلة الثانية) ، حقل مجنون ، حقل الغراف ، حقل الحلفاية ، حقل بدره ، حقل القيارة ، حقل نجمة .

الدورة الثالثة: انطلقت في عام 2010 ، وشملت الحقول الغازية (حقل عكاس ، حقل المنصورية ، حقل السيبية) .

الدورة الرابعة: انطلقت في عام 2012 ، حيث شملت رقعا استكشافية نفطية وغازية ، والرقع هي (9 ، 8 ، 10 ، 12) تقع في الجزء الغربي من العراق

وفيما يلي عرض لأحتياطي و انتاج دورتي التراخيص الاولى والثانية على انهما حقول منتجة حالياً ولهما دلالتها في سياق البحث ، حيث يمكن الاستعانة بالجدول (6) الاتي

جدول (6) دورتي التراخيص الاولى والثانية

الجبولة	الحقل	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	أنتلاف الشركات (المقاول)	انتاج الذروة (الف ب/ي)	الانتاج المتحقق 2015 (الف ب/ي)	مكافأة كل برميل اضافي منتج (دولار)
الدورة الاولى (نهاية 2009)	الرميطة	17.3	BP	2850	1300	2
	غرب القرنة-1	*43.3	Exxon Mobil	2325	380	1.9
	الزبير	7.8	Eni	1200	350	2
	حقول ميسان	2.4	CNOOC	450	130	2.3
	المجموع	70.8		6825	2160	

1.15	450	1800	Lukoil	43.3	غرب القرنة-2	الدورة الثانية 2010
1.39	200	1800	Shell	12	مجنون	
1.49	100	230	Petronas	4.4	الغراف	
1.40	200	535	Petrochina	4.9	الحلفاية	
5.50	45	170	Gasprom Neft	0.8	بدره	
5	-	120	Sonangol	1.5	القيارة	
6	-	110	Sonangol	1.1	نجمة	
	995	4765		24.7	المجموع	
	3155	11590		95.5	مجموع الدورتين	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-فؤاد قاسم الامير ، الجديد في القضية النفطية العراقية ، دار الغد ، بغداد ، 2012 ، ص214-224 .

-عبد المهدي حميد العميدي ، نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق ، ملف PDF متاح على الرابط

www.iraq-business.com/lwp

-علي مرزا ، العراق:الواقع والآفاق الاقتصادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

www.iraqieconomist.net

*يشمل مجموع الاحتياطي النفطي المؤكد لحقل غرب القرنة-1 وغرب القرنة-2 .

من الجدول(6) نلاحظ انه في الدورة الاولى فقد رست عقود التراخيص على الشركات (BP البريطانية و Exxon mobil الامريكية و Eni الايطالية و CNOOC الوطنية الصينية) وذلك على حقول الرميلا ، وغرب القرنة المرحلة الاولى ، والزبير ، ومجموعة حقول ميسان على التوالي . وقد بلغ الاحتياطي المؤكد لحقول هذه الدورة (70.8) مليار برميل . اما انتاج الذروة المستقر او كما يسمى ايضا بأنتاج الهضبة Blatue (وهو اعلى معدل انتاج يومي مستقر يستمر لفترة من الزمن والذي تقدمت به الشركات للفوز بالعقد) فقد بلغ مجموعه في الحقول المبينة (6825) الف برميل/يوم ، فيما كان الانتاج الفعلي في عام 2015 (2160) الف برميل /اليوم . اما مكافأة كل برميل اضافي منتج ، والذي تأخذه الشركات ، فوق انتاج خط الشروع (الانتاج الفعلي ماقبل العقد) فقد تراوحت بين (1.9 - 2.3) دولار .

في الدورة الثانية فقد رست عقود التراخيص على الشركات (Lukoil الروسية و Shill الهولندية و Petronas الماليزية و Petrochina الصينية و Gasprom Neft الروسية و Sonangol الانغولية) على حقول غرب القرنة المرحلة الثانية ، ومجنون ، والغراف ، وحلفاية ، وبدره ، والقيارة ، ونجمة وذلك كل على التوالي . ان الاحتياطي المؤكد لحقول الدورة الثانية بلغ مامجموعه (24.7) مليار برميل . وقد بلغ انتاج الذروة المستقر الذي تقدمت به الشركات لحقول هذه الدورة (4765) الف ب/ي ، فيما كان الانتاج الفعلي (995) الف ب/ي في عام 2015 . اما مكافأة (رسم الخدمة) انتاج كل برميل اضافي ، الذي تأخذه الشركات ، فوق انتاج خط الشروع فقد تراوحت بين (1.15 - 6) دولار .

ونلاحظ من دورتي التراخيص الأولى والثانية المبينتان في جدول (6) ، ان مجموع احتياطيتهما المؤكد يبلغ (95.5) مليار برميل ، وهو مايساوي تقريبا ثلثي الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام . ويبلغ انتاج الذروة لهما (11590) الف ب/ي ، فيما كان الانتاج المتوقع في عام 2015 يبلغ (3155) الف ب/ي .

3-3: هل هي عقود خدمة ام مشاركة:

اذ يمكن معرفة نوع العقود لدورات التراخيص النفطية من خلال معرفة الخطوط العامة لكل نوع من عقدي الخدمة والمشاركة ومن ثم مقارنتها مع عقود دورات التراخيص وذلك وفقا للآتي :

3-3-1: الملامح الاساسية لعقود الخدمة الفنية (TSCs) Technical Sservice Contracts

- (أ) ملكية الحقل النفطي تعود إلى شركة النفط الوطنية .
- (ب) ملكية النفط الخام تعود ايضا إلى شركة النفط الوطنية .
- (ج) عملية تشغيل الحقل تقوم به الشركة المقابلة أضف إلى ذلك شركة النفط الوطنية .
- (د) ربح المقاول (اجر الربحية) ثابت لايزيد او يقل مع سعر بيع النفط ، وعلى هذا الاساس فإن ربح المقاول لايتأثر بتغير اسعار النفط .
- (هـ) ان هذا النوع من العقود جيدة في حال كون اسعار النفط عالية ، وفي حالة انخفاضها تتأثر عوائد الدولة بشكل كبير .
- (و) شركة النفط الوطنية تعتبر شريكا محمولا Sleeping Partner ولذلك لا تتحمل المجازفة .
- (ز) لاعلاقة للمقاول بالانتاج والتصدير واللذين يتم ادارتهما من قبل الحكومة .
- (ح) مدة العقد تتراوح ما بين 5 - 10 اعوام كحد اعلى (16) .

3-3-2: الملامح الاساسية لعقود المشاركة بالانتاج (PSCs) Production Sharing Contracts

- (أ) ملكية الحقل النفطي تعود إلى شركة النفط الوطنية .
- (ب) ملكية النفط الخام تعود إلى شركة النفط الوطنية والشركة المقابلة .
- (ج) عملية تشغيل الحقل تقوم به الشركة المقابلة .
- (د) ربح المقاول متغير استنادا إلى التغيرات في اسعار النفط الخام .
- (هـ) تتأثر ربحية المقاول وعوائد الحكومة سلبا في حالة انخفاض اسعار النفط .
- (و) شركة النفط الوطنية تعتبر شريك يتحمل المجازفة Risking Partner كما هو الحال مع المقاول عندما تبدأ عملية الانتاج التجاري .

(ز) المقاول له حصة من انتاج النفط والاحتياطي وأدارتهما .

(ح) مدة العقد تتراوح ما بين 20 - 25 عاما⁽¹⁷⁾ .

3-3-3: الملامح الاساسية لعقود دورات التراخيص:

(أ) تبلغ مدة العقد (20) عام من تاريخ نفاذ العقد Effective Date تكون قابلة للتمديد (5) سنوات اخرى باتفاق طرفي العقد

(ب) يلتزم المقاول بتحقيق زيادة بالانتاج مقدارها (10%) فوق معدل الانتاج الاولي (خط الشروع) بأسرع مايمكن بعد المصادقة على خطة اعادة التأهيل .

(ج) تتضمن الاجور التي يتقاضاها المقاول على الكلف البترولية Petroleum Costs حيث تشمل الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية التي ينفقها المقاول ، واجور الربح Remuneration Fees التي يأخذها المقاول في حالة تحقيقه لانتاج اضافي فوق معدل الانتاج الاولي ، بالإضافة إلى الكلف الاضافية Supplementary Costs التي يتكبدها المقاول لبناء انابيب نقل النفط الخام والمستودعات وكل مايتعلق بذلك باتجاه منافذ التصدير ، حيث يستردها المقاول مع فائدة مقدارها (1%) اعتبارا من تاريخ انفاقها ولغاية استردادها .

(د) تفرض الضرائب على اجور الربح التي يتقاضاها المقاول فقط وبنسبة لاتتعدى (35%) من هذه الاجور⁽¹⁸⁾ .

(هـ) تتحمل الشركة المقاوله كافة الاعباء المالية خلال فترة البحث ، فأذا لم يتم اكتشاف النفط بشكل تجاري يتحمل المقاول كافة النفقات ، اما اذا تم الاكتشاف التجاري تتحمل الدولة كافة الاعباء المالية .

(و) لايحق للمقاول استخدام الاحتياطي النفطي للحقل كرهين من اجل الحصول على القروض .

(ز) تكون عملية الادارة والتشغيل مشتركة بين المقاول والشريك الوطني على ان تكون حصة الشريك الوطني اكبر من حصة الشريك الاجنبي .

(ح) يلتزم المقاول بتدريب الايدي العاملة العراقية او ادخالهم في دورات تدريبية خارج البلد .

(ط) الطرف المحلي ملزم بتوفير الظروف الامنية الملائمة في منطقة التعاقد ، كما يمكن للمقاول الاستعانة بالشركات الامنية الخاصة المرخصة للعمل داخل العراق على ان يتحمل كلفها الجانب العراقي .

(ي) يلتزم المقاول بأجراء عمليات البحث والتقيب بعد مرور (6) اشهر من تاريخ نفاذ العقد⁽¹⁹⁾ .

(ك) تخصيص (50%) كسقف من العائد (الكمية × سعر النفط) لدفع المستحقات المالية للمقاول من الكلف البترولية واجور الربحية فصليا ، اما الجزء المتبقي من العائد فيذهب إلى خزينة الحكومة .

(ل) تخصيص (10%) من الانتاج الاساس لدفع الكلف الاضافية .

(م) يتم تقليل اجور الربحية مع تزايد العوائد المالية للمقاول اعتمادا على معامل الاسترداد R factor .

(ن) حصة الشريك الحكومي تتراوح بين (5 - 25%)⁽²⁰⁾ .

ويلاحظ من خلال المقارنة ان عقود دورات التراخيص النفطية هي عقود تعود ملكية الحقل النفطي والنفط الخام فيها إلى الجانب العراقي ، لكن الجانب العراقي والمقاول يشتركان في ادارة وتشغيل الحقول ، وهناك سيطرة مقيدة على الجانب العراقي في تحديد كميات الانتاج ، كما ان ربحية المقاول هي مقادير ثابتة وليست نسب من الانتاج او اسعار النفط ، والجانب العراقي لا يتحمل المجازفة حتى عمليات الانتاج التجاري (على الرغم من ان حقول دورتي التراخيص الاولى والثانية هي حقول مكتشفة ومنتجة) ، ولكن فيما يخص مدة عقد دورات التراخيص هي مدة طويلة 20 - 25 سنة . ويمكن القول ان عقود دورات التراخيص هي اقرب إلى ان تكون عقود خدمة فنية منه إلى ان تكون عقود مشاركة بالانتاج ، مع التحفظ الشديد على قضيتي عدم سيطرة الدولة على كميات الانتاج والمدة الطويلة للعقود ، ولهذا يمكن ان نطلق على هذه العقود صفة عقود هجينة

رابعاً: تقييم واستشراف سياسة انتاج النفط في اطار اوبك ودورات التراخيص:

يتضمن هذا المحور تحليل السياسة الانتاجية للحكومة الاتحادية في مجال النفط الخام من حيث الكميات المنتجة والاحتياجات والكلف والاسعار والايادات وذلك في اطار العلاقة ما بين كل هذه المتغيرات واثر دورات التراخيص فيها من ناحية ، وما تلقىه عضوية العراق ضمن منظمة الاوبك والتزاماته اتجاهها من تأثير في هذه المتغيرات خاصة مايتعلق بحصته الانتاجية من ناحية اخرى . كذلك يتضمن هذا المحور عملية استشراف لسياسة انتاج النفط في ضوء حاجات الاقتصاد العراقي والسوق الدولية للنفط الخام .

4-1: عملية التحكم في كميات انتاج النفط الخام:

ان المادة (12) من عقود دورات التراخيص لا تتيح للحكومة العراقية فرض سيطرتها على كميات الانتاج وذلك وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية ، او وفقاً للواجبات اتجاه اوبك في تقليص الانتاج للمحافظة على مستوى الاسعار النفطية العالمية ، ووتحقيقاً للتوزيع المتفق عليه في ظل نظام الحصص الانتاجية . وتتحدث المادة (12) عن الخطط التي تضعها الشركات للسير بأعمال الانشاء والانتاج . والامر المهم في هذه المادة هو مايتعلق بالفقرات (12-5) و (12-6) ، اذ تنص الفقرة (12-5) على ان لوزارة النفط الحق في مراجعة مستوى الانتاج المستهدف او المقترح الوارد في اي خطة عمل مقترحة او مقرر ولها الحق على اسس مبررة ومن خلال اخطار خطي الزام المقاول او المشغل بتخفيض او زيادة معدل الانتاج من منطقة المقاول تبعاً لأي من الاسباب الآتية:

(أ) تجنب الحاق الضرر بالحقول .

(ب) تقليل تبديد الغاز على ان تبذل الوزارة افضل جهودها لأستغلال الغاز .

(ج) دواعي السلامة والصحة والبيئة .

(د) دواعي تشغيلية قصيرة الامد .

(هـ) تنفيذاً لأمر من الحكومة العراقية .

(و) محددات نتيجة عدم نقل الانتاج الصافي إلى نقطة التحويل على ان لايعود ذلك لخطأ من جانب المقاول او المشغل⁽²¹⁾ .

اما الفقرة (6-12) فتمحور حول انه اذا كان طلب تقليص الانتاج بسبب النقطتان (12-5-و) و (12-5-ب) اعلاه ، فإن تطبيقه يجب ان يتم على جميع الشركات التي لها علاقة بهذا الجزء من المنشآت . اما اذا كان طلب تقليص الانتاج بسبب النقطة (12-5-هـ) ، فإن تنفيذ هذه الفقرة يجب ان يتم تطبيقه بصورة متساوية لجميع مناطق الانتاج العراقي . ووفقا للمادة (12) من عقود التراخيص ، فإنه اذا تم تقليص الانتاج ، فإن على الشرك الحكومي (وزارة النفط) ان يتفق مع الفرقاء وبنية حسنة على (ميكانيكية للتعويض الكامل للمقاول في اقصر مدة ممكنة) والذي يتضمن بالاضافة إلى امور اخرى ، اعادة جدولة الانتاج ، او تمديد لمدد العقود ، او مدفوعات العوائد التي فقدت من المقاول جراء الكميات المقررة للأنتاج والتي لم يتم انتاجها بسبب عملية تخفيض الانتاج المطلوبة⁽²²⁾ . ومن خلال هذه المادة في عقود التراخيص نجد انه ليس بمقدور الحكومة العراقية التحكم في الكميات النفطية المنتجة ، وان عليها ان تتسلم كل الكمية النفطية المنتجة من قبل الشركات ، واذا ارادت الحكومة تخفيض الانتاج فإن عليها ان تقدم طلبا خطيا بذلك ، وتقوم بتعويض الشركات عن الخسائر في ارباحها جراء تخفيض الانتاج (اجر الربحية الذي تتقاضاه عن كل برميل نفط منتج فوق خط الشروع ، وكذلك مبالغ تعويض الشركات جراء تخفيض الانتاج عن انتاج الذروة المستقر) . كذلك فإن القول وفقا للمادة (12) بأنه اذا اراد العراق تخفيض انتاجه ينبغي عليه ان يطلب تخفيض الانتاج من جميع المناطق التي تقوم بالانتاج ، فإن هذا الامر يتعارض مع سيادة العراق ورعاية مصالحه التي تتطلب في احيان ان يقوم بزيادة الانتاج او المحافظة على كمياته في منطقة ما ، وتخفيضه من مناطق ثانية في احيان اخرى .

4-2: فائض الانتاج ومسألة الموائمة مع اوبك:

ان الانتاج النفطي العراقي من الحقول الجنوبية كان قد وصل إلى الصفر بعد احداث عام 2003 ، ثم تحققت فيه زيادات بجهد وطني حتى وصل إلى معدل يفوق (2250) الف برميل/يوم (2.250 مليون ب/ي) خلال عام 2006 وضل يراوح في هذا المدى حتى قبيل توقيع عقود التراخيص في العام 2009 .

ووفقا لنتائج دورة التراخيص الاولى ، فقد بلغ مجموع انتاج الذروة المستقر الذي تستهدفه الشركات (6.825) مليون ب/ي (ينظر جدول-6) وهذا المعدل للأنتاج يتناسب مع تقديرات الحصص الانتاجية العادلة للعراق وفقا لأنظمة الحصص المعمول بها في اطار منظمة اوبك والبالغة (6.786) مليون ب/ي⁽²³⁾ . ما يعني ذلك ان دورة التراخيص الاولى في كميات الانتاج التي تستهدفها كانت ضمن الاسقف المسموح بها في اطار التزام العراق بقرارات منظمة اوبك من اجل ضبط ايقاعات السوق النفطي وتحقيق الاستقرار فيه ، اذ يمكن للعراق ان يفاوض ضمن المنظمة ليأخذ حصته المتناسبة مع امكانياته .

اما دورة التراخيص الثانية ** ، فإن مجموع انتاج الذروة المستقر فيها بلغ (4.765) مليون ب/ي (ينظر جدول-6) ، ومن خلال جمع الانتاج المستهدف في دورتي التراخيص الاولى والثانية فيصبح عند ذ الأنتاج (11.590) مليون ب/ي ، واذا تمت اضافة الانتاج المستهدف لحقل الاحدب الذي تم ترخيصه على اسس دورتي التراخيص نفسها الاولى والثانية في عام 2009 بطاقة انتاجية تبلغ (200) الف ب/ي ، وكذلك اضافة انتاج حقل كركوك والحقول المجاورة له بطاقة انتاجية تبلغ (350) الف ب/ي⁽²⁴⁾ ، بالتالي يكون المجموع الكلي لأنتاج الذروة من النفط الخام الذي على الحكومة التصرف به هو (12.140) مليون ب/ي . ان الآثار السلبية التي من الممكن ان تتجم عن هذه الكميات الكبيرة والفائضة يمكن ان نوردها فيما يأتي:

4-2-1: حالة التزام العراق وانتضامه في اطار قرارات اوبك وبالكميات والحصص المحددة . ووفقا للحسابات التي تم اجرائها (ينظر جدول-5 والتعليق المرافق له) فإن حصة العراق التقديرية العادلة تتراوح بحدود (6.786) مليون ب/ي وذلك في عام 2015 , وبأعتبار معدل زيادة سنوية يستطيع استيعابها سوق اوبك النفطية والتي تقدر (3 - 4%) والتي تساوي (1 - 1.3) مليون ب/ي⁽²⁵⁾ , وهي الزيادة السنوية التي ينبغي ان توزع على الاعضاء جميعا في اوبك . وبأجراء بعض الحسابات البسيطة لمعرفة حصة العراق في مقدار الزيادة السنوية الذي تستطيع سوق الاوبك استيعابه وهو (1.3) مليون برميل في اليوم وكما يأتي:

-حصة العراق الانتاجية المفترضة ضمن اوبك لعام 2015 = 6.786 مليون ب/ي

-اجمالي انتاج اوبك لنفس العام = 32.315 مليون ب/ي

- نسبة حصة العراق المفترضة إلى انتاج اوبك = 20%

-بالتالي فإن الحصة المفترضة للعراق من الزيادة السنوية = $1.300,000 \times 0.20 = 260$ الف ب/ي

واذ تم حساب حصة العراق في مقدار الزيادة السنوية حتى عام 2020 بدءا من عام 2015 فإنها تساوي $(260 \times 5 = 1.300)$ مليون ب/ي . وبإضافة هذه الزيادة إلى حصة العراق العادلة المفترضة فإن الرقم يصبح $(6.786 + 1.300 = 8.086)$ مليون ب/ي وهي الحصة المفترضة للعراق ضمن اوبك التي يسمح بها سوق اوبك ويمكن ان يستوعبها حتى عام 2020 .

وبالمقارنة بالانتاج المفترض ان تنتجه الشركات وفقا للدورتين الاولى والثانية ، مع اضافة انتاج حقل الاحدب وحقل كركوك ، حيث يساوي (12.140) مليون ب/ي حتى عام 2017 وإلى عام 2020 والذي من المفترض ان يستمر طيلة مدة العقد اي حتى عام 2035 ، فإن الفرق والذي يتمثل بالفائض الذي على الحكومة العراقية ان تتحمل مسؤوليته يساوي $(8.086 - 12.140 = 4.054)$ مليون ب/ي . وحينما تطلب الحكومة العراقية من الشركات تخفيض الانتاج بهذا المقدار ، فإن عليها ان تتحمل تكاليف تعويض الشركات عن خسائرها الناجمة عن تخفيض انتاجها وذلك وفقا للمادة (12) من عقود دورات التراخيص *** .

ان المبالغ التي على الحكومة دفعها إلى الشركات جراء الطلب منها تخفيض الانتاج والتي تقدر بين (1-5) دولار/برميل ، وكمتوسط تأخذ الرقم (2) دولار/برميل عن كل حقول النفط وفق دورتي التراخيص (ينظر الجدول - 6) ، وبالتالي تصبح مبالغ التعويضات المقدرة ، بعد طرح 25% حصة الشريك الحكومي و 35% الضرائب المفروضة على الشركات ، كالتالي:

*(\$2) - 25% حصة الشريك الحكومي - 35% الضرائب المفروضة على الشركات

$$= 2 - 0.5 - 0.7 = (\$0.8) \text{ مبلغ التعويض عن كل برميل يتم تخفيضه}$$

ولحساب مبلغ التعويض السنوي:

$$-(\$0.8) \times (4.054) \text{ مليون ب/ي} = 3.243,000 \text{ دولار/يوم}$$

المقاييس
 -360 × 3.243,000 = 1.167.480,000 دولار/سنة وهذا مبلغ كبير على بلد مثل العراق هو بأمرس الحاجة اليه بكل

4-2-2: حالة تجاوز العراق لحصته في اطار قرارات اوبك والكميات المحددة . ان قيام العراق بضخ كميات اضافية من النفط الخام في سوق النفط ، متجاوزا بذلك حصته المقررة ، وهذه الكميات الاضافية تساوي او تزيد عن (4) مليون ب/ي ، يؤدي هذا الاجراء إلى حصول خلافات وصراعات بين اعضاء اوبك ومن الممكن ان يقوم الجميع بنفس مايقوم به العراق وهو ضخ اكبر كمية ممكنة من النفط متجاوزين جميعا حصصهم الانتاجية ، ومن شأن هذه الخلافات ان تؤدي إلى انهيار منظمة الاوبك ، والامر الذي يدعو إلى الاهتمام هو ان تصبح بغداد نفسها سبب انهيار المنظمة بعد ان كانت هي سبب انشاؤها عام 1960 .

من جانب آخر ، ان السوق النفطية هي سوق حساسة جدا بشأن اي معروض زائد عن الحاجة من النفط في السوق ، ففي الحالات الاعتيادية ، فإن وجود فائض في العرض النفطي بحدود (1 - 1.5) مليون ب/ي يؤدي هذا إلى اهتزازات شديدة في الاسعار ويكون سببا في انخفاضها انخفاضاً شديداً ، فما هو حال سوق النفط والاسعار عندما يتم ضخ فائض نفطي يتجاوز (4) مليون ب/ي ، هذا الامر من شأنه انهيار الاسعار وتحطيم الاوبك ، هذا الجهاز المهم الذي قام ويقوم بدور حيوي في ضبط ايقاعات السوق النفطية ، والمحصلة النهائية ، سواء للعراق او لغيره من الدول المنتجة ، هو الحصول على ايرادات زهيدة مقابل كمية تصدير كبيرة من النفط ، وهي حالة تشابه حالة اخرى ، عندما يقوم المنتجون بظبط انتاجهم للمحافظة على سعر اعلى ، اي بالحصول على ايراد قليل لكن بتصدير كمية قليلة من النفط ، لكن الفرق هو الحفاظ على ثروتهم النفطية الناضبة من الاستنزاف المبكر

4-3: رؤية في المشهد المستقبلي لسياسة انتاج النفط:

لقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها عن آفاق الطاقة في العراق ، في اطار سيناريو مركزي ، مقدار النمو في العرض النفطي من دول الاوبك ودول خارج الاوبك حتى عام 2035 (ينظر جدول 7-) ، بناء على توقعات النمو في الاقتصاد العالمي وما يستتبعه من ارتفاع في معدلات الاستهلاك من النفط ، اذ تتوقع الوكالة في تقريرها ، ان تلبى الدول من خارج الاوبك ، معظم الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط من عام 2010 وحتى عام 2020 ، ومن عام 2020 وحتى عام 2035 سوف تقوم دول الاوبك من جانبها بتلبية معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط⁽²⁶⁾ . وتأتي هذه التوقعات بناء على ارتفاع العرض من النفط غير التقليدي Unconventional Oil خاصة النفط الخفيف المتراس*** من قبل الدول المنتجة غير الاعضاء في اوبك ، لكن هذا الانتاج من النفط غير التقليدي سوف يبدأ بالانخفاض مع نهاية هذا العقد اي حتى عام 2020 بسبب النضوب المبكر ، مما يجعل كل الزيادة في الطلب العالمي على النفط سوف تكون دول الاوبك هي القادرة على الوفاء بتلبيتها وزيادة المعروض النفطي

جدول (7) النمو المتوقع في العرض النفطي من الاوبك وخارج الاوبك (مليون ب/ي)

المجموعة	2015	2020	2025	2030	2035
بلدان اوبك	3	4	6	8	12
بلدان خارج اوبك	3	5	4.5	4	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موجودة في:

International Energy Agency , (IEA) , Iraq Energy Outlook , special report , 2013 , p.109 .

ووفقا للجدول (7) ، الذي يوضح الزيادة في عرض النفط ، حيث تبلغ الزيادة في الانتاج التي تنتجها الاوبك (3) مليون ب/ي في عام 2015 وهي نفس الكمية التي تنتجها الدول خارج الاوبك ، وفي عام 2020 سوف تكون كمية الانتاج النفطي للدول خارج الاوبك اكبر من كمية انتاج اوبك ، اذ ستكون (4) مليون ب/ي لدول الاوبك ، و (5) مليون ب/ي للدول خارج الاوبك . لكن بعد عام 2020 ، وبسبب النضوب المبكر لنفوط دول خارج اوبك ، سوف تكون الزيادة في انتاج اوبك اكبر حتى يصل عام 2035 إلى (12) مليون ب/ي مقارنة بدول خارج اوبك التي يصل انتاجها إلى (2) مليون ب/ي كمقدار للزيادة في الانتاج (مقدار التغير) عن سنة الاساس وهي سنة 2010 .

ان الامر المهم في هذه الارقام والتوقعات ، هو ماهي حصة العراق المتوقع ان ينتجها من الزيادة في الانتاج التي تنتجها الاوبك حتى عام 2035 . وفي هذا الصدد يمكن تبين سيناريوهين هما:

4-3-1: حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية (IEA) ، التي تتوقع في تقريرها المشار اليه في اعلاه ، ان يكون للعراق امكانية تلبية النصيب الاوفر من النمو المطلوب في امدادات اوبك من النفط الخام حتى عام 2020 . وبعد عام 2020 يتم اقتسام الزيادة في الانتاج بين اعضاء الاوبك مع احتفاظ العراق بما يزيد على ربع الزيادة⁽²⁷⁾ . واذ تم اخذ مقدار الربع والاستناد عليه في التحليل ، فإن على العراق ان ينتج ما مقداره مليون ، ومليون ونصف ، (2) مليون ، (3) مليون ب/ي للسنوات 2020 ، 2025 ، 2030 ، 2035 خلال هذه المدد على التوالي (ينظر جدول-7 حيث على اساسه تم حساب الارقام) ، وهذه الزيادات تكون مضافة إلى حصته المفترضة التي تم حسابها في عام 2015 وبالبالغة (6.786) مليون ب/ي (ينظر جدول-5 والتحليل المتعلق به) . وبالتالي سوف يكون على العراق ان ينتج مالمجموعه (7.786) مليون ب/ي حتى عام 2020 ، و (9.786) مليون ب/ي حتى عام 2035 .

ان الرقم الوارد في الانتاج حتى عام 2020 يكون متقارب مع نتائج الانتاج لدورة التراخيص الاولى والبالغة (6.825) مليون ب/ي ، لكنه يقل كثيرا عن الانتاج المستهدف للدورتين الاولى والثانية والبالغ (11.590) مليون ب/ي (ينظر جدول-6) ، مايعني ان هناك فائض في الانتاج يتحمل العراق تكاليفه ومسؤوليته امام اوبك من ناحية وامام المقاولين في دورات التراخيص وفقا للمادة (12) منها من ناحية ثانية .

4-3-2: حسب نظام الحصص الانتاجية في اوبك ، هنا يمكن ان نستند إلى عام 2015 ، حيث كان الوزن الاجمالي للعراق إلى الاوبك يساوي (21%) ، اجمالي انتاج الاوبك (32.315) مليون ب/ي ، وبالتالي تصبح الحصص المفترضة للعراق هي (6.786) مليون ب/ي (ينظر جدول-5 والتحليل المتعلق به) ، وتأسيسا على ذلك يمكن حساب حصة العراق في ضوء الوزن الاجمالي له ضمن الاوبك ، والارقام الواردة في الجدول (7) عن الزيادة في انتاج اوبك حتى عام 2035 وكما يأتي:

-حصة العراق الانتاجية لعام 2020 تساوي: اجمالي انتاج الاوبك لعام 2015 مضافا اليها مقدار الزيادة في الانتاج المتوقع ان تنتجها الاوبك في عام 2020 مضروبا في الوزن الاجمالي للعراق إلى الاوبك ، حيث:

$$7.626 = (0.21) \times 36.315 = 4 + 32.315$$

- حصة العراق الانتاجية لعام 2035 تساوي: اجمالي انتاج الاوبك لعام 2015 مضافا اليها مقدار الزيادة في الانتاج المتوقع ان تنتجها الاوبك في عام 2035 مضروبا في الوزن الاجمالي للعراق إلى الاوبك ، حيث:

$$32.315 + 12 = 44.315 \times (0.21) = 9.306 \text{ مليون ب/ي}$$

ويلاحظ من الحسابات اعلاه في السيناريو الثاني ، أنها جاءت متقاربة مع الحسابات وفق السيناريو الاول ، حيث ان على العراق ان ينتج حتى عام 2020 مامقداره (7.626) مليون ب/ي ، وهذا الرقم يتقارب مع نتائج دورة التراخيص الاولى (6.825) مليون ب/ي. اما في عام 2035 فإن العراق ينبغي عليه ان ينتج (9.306) مليون ب/ي وفقا لنظام الحصص وبالتالي فإن هناك فائضا في الانتاج سوف يتولد بسبب الفارق ما بين الانتاج وفقا للحصص الانتاجية ، والانتاج وفقا لدورات التراخيص والبالغة (11.590) مليون ب/ي ، وبأضافة انتاج حقلي الاحدب وكركوك حيث يبلغ الاجمالي عند أذ (12.140) مليون ب/ي (ينظر الفقرة 4-2) وهذا الفارق والفائض على الحكومة العراقية ان تتحمل تكاليفه ومسؤوليته .

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات:

5-1: الاستنتاجات:

5-1-1: ان الاصل في تطوير الحقول المنتجة للنفط هو عملية ضرورية من اجل زيادة الانتاج ورفع مستوى الاحتياطي ومعامل الاستخلاص ، خاصة اذا ما علمنا ان مستوى الانتاج الذي كان ما قبل عقود التراخيص هو مستوى منخفض لا يتناسب مع الاحتياطيات المثبتة العراقية ، ولا يتناسب ايضا مع موقع العراق في منظمة اوبك من اجل ان يأخذ مكانته وحصته العادلة ضمن أنظمة الحصص التي تعمل بها المنظمة .

5-1-2: كانت النتائج التي تمخضت عن دورة التراخيص الاولى والتي تتعلق بالحقول المنتجة العملاقة جدا ، متناسبة مع حاجة العراق وامكانياته من حيث حجم الاستثمار اللازم للتطوير ، ومدة التطوير ، وكمية الانتاج والتي جاءت متناسبة مع احتياطيات البلد النفطية ، ومنتاسبة كذلك مع الحصة المفترضة للعراق ان يصدرها ضمن اوبك ، والتي يمكن ان يتفاوض بشأنها ويدافع عنها بحيث لا تتسبب بأغراق سوق النفط بالمعروض منه ، ولا يتحمل العراق تكاليف استثمارية لكميات اضافية غير مبررة ، فضلا عن قدرة العراق على ادارة عمليات العقود والشركات بصورة افضل .

5-1-3: في دورة التراخيص الثانية ، والتي تتعلق بالحقول النفطية العملاقة التي يتطلب تطويرها ، جاءت نتائجها من حيث حجم الانفاق الرأسمالي المطلوب ، ومن حيث كميات الانتاج المستهدفة في غير صالح العراق ، اذ ان كمية الانتاج في هذه الدورة مضافا إليه كمية الانتاج للدورة الاولى يصبح رقما كبيرا لا يستطيع العراق ادارته ، لامن حيث تحمل تكاليف انتاجه ، ولا عملية استلامه من الشركات بسبب ضعف وصغر طاقات النقل والخزن والمعالجة ، ولا من حيث القدرة على تخفيضه ، بسبب محددات داخلية تتعلق بطاقات الاستلام او خارجية تتعلق بأوضاع سوق النفط ومحددات الحصص ضمن اوبك ، لأن ذلك يتطلب ان يقوم العراق بتقديم طلب خطي للشركات من اجل تخفيض الانتاج طبقا للمادة (12) من عقود التراخيص بشرط تعويض الشركات عن خسارتها جراء تخفيض الانتاج ، وهذا الامر يشكل عبءا كبيرا على الحكومة العراقية لن ينتهي إلا مع أنتهاء مدة العقد والتي تستمر 25 عاما .

5-1-4: ان فائض الانتاج (الانتاج العالي) الناجم عن دورات التراخيص النفطية يؤثر بشكل سلبي من خلال العلاقة مع عضوية منظمة الاوبك ، حيث ان انتظام العراق والتزامه بأنظمة الحصص وقرارات الاوبك يؤدي ذلك إلى حصول فائض انتاج ينبغي على العراق العمل على تخفيضه من خلال الطلب من الشركات ذلك وهذا يؤدي إلى تحمله تكاليف التخفيض ، وبالالتجاه الآخر ، فإن عدم التزام العراق بالحصص والقرارات ضمن اوبك يعني قيامه بتصدير كل الكمية المنتجة من النفط إلى السوق وبالتالي اغراقه مما يعني انهيار لمنظمة اوبك وانهيار للأسعار والنتيجة هي تصدير كمية كبيرة من النفط بواردات مالية قد تساوي نفس الواردات التي يمكن الحصول عليها من خلال الانتظام مع اوبك ولكن بتصدير كمية اقل من النفط اي الحفاظ على المورد النفطي من الاستنزاف غير الرشيد .

5-1-5: ان توقعات وكالة الطاقة الدولية حول قدرة كل من الدول خارج الاوبك ودول الاوبك في تلبية الطلب العالمي على النفط حتى عام 2020 وما بعده ، وحساب حصة العراق في مجمل انتاج الاوبك خلال هذه الفترات جاءت ارقامها متقاربة مع نتائج ارقام دورة التراخيص الاولى في كميات الانتاج ، وهو ما يعني ان دورة التراخيص الاولى في كميات الانتاج التي تستهدفها كانت متوافقة إلى حد كبير مع حصص العراق العادلة ضمن اوبك وتوقعات المؤسسات الدولية في مقدار ما يستطيع العراق ان يلبيه من النفط الخام لسد حاجة السوق الدولية .

5-1-6: ويمكن القول ان العراق في اعتماده الشديد على النفط في تمويل اقتصاده ، لم يستطع ادارة ملفه النفطي بالشكل الامثل من اجل تعظيم عوائده ، اذ جاءت سياساته الانتاجية من خلال عقود التراخيص الاولى والثانية بالأجمال غير متلائمة من حيث كميات الانتاج المستهدفة مع مايمكن ان يسمح به سوق النفط والحصص الانتاجية ضمن الاوبك ، وكذلك لم تكن عقود دورات التراخيص شفافة بما فيه الكفاية ، ولم يتم ضبط عمليات حساب التكاليف التشغيلية بشكل واضح مما ادى إلى تضخمها ومن ثم تضخمت التكاليف الانتاجية للبرميل ، بالإضافة إلى حساب اجر الربحية للشركات بشكل مبالغ مقطوعة وليس نسبة مؤية من سعر النفط ، اي ان الوزارة لم تعطي اهتمام كافي لقضية تذبذب اسعار النفط من حين إلى آخر وأكتفت بأخذ اجراءات على ضوء اسعار النفط التي كانت عالية وقت اجراء العقود .

5-1-7: ومن منظار تكلفة الفرصة البديلة ، فلو تركت عملية تطوير الحقول النفطية المنتجة لشركات النفط الوطنية مع الاستعانة بالخبرات الاجنبية ولكن ليس على شاكلة عقود التراخيص الحالية لكان الامر مختلف ، حيث كان حجم الانتاج الذي تديره شركات النفط الوطنية قبيل عقود التراخيص يصل إلى اكثر من (2) مليون ب/ي وكان بإمكان رفع هذا الانتاج إلى الضعف من خلال تمويل الشركات الوطنية في وقت كانت فيه ميزانية العراق انفجارية . وفي اقل تقدير لو لم يكن هناك عجلة في ترويج عقود دورة التراخيص الثانية ، وتم الاكتفاء بدورة التراخيص الاولى لكان هناك سيطرة وطنية افضل وتكاليف اقل وعوائد اعلى وانسجاما افضل مع حاجات السوق الدولية للنفط وانظمة الحصص في اوبك .

5-2: التوصيات:

5-2-1: ان عقود التراخيص تم التوقيع عليها واصبحت سارية المفعول ، ولذلك فهي ملزمة وعليها تبعات قانونية دولية تكاليفها اكبر من منافعها إن تم التخلي عنها ، وان المطلوب من وزارة النفط ، خلال مدة العقد والتي سوف تستمر 20-25 عاما اي حتى عام 2035 ، هي الادارة الجيدة للعقود من اجل تقليل تكاليفها وتبعاتها إلى ادنى الحدود ، والعمل على اقتناص الجوانب الايجابية بأكبر قدر ممكن .

5-2-2: العمل على تشديد التفاوض واقناع الاطراف في اوبك على ضرورة افساح المجال للعراق من اجل زيادة حصته التصديرية تعويضا له عن سنوات الحرمان في حصصه خلال الثمانينيات والتسعينيات على اثر الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه ، او على الاقل ضمانا لحصته العادلة ضمن انظمة الحصص المعمول فيها في اوبك ، وان هذا الاجراء ينبغي ان يترافق معه تخفيضا في تصدير الاعضاء الآخرين وليس زيادة التصدير العراقي مع بقاء كميات التصدير للأعضاء ثابتة من اجل المحافظة على استقرار سوق النفط وتقاديا لأنخفاض اسعار النفط جراء زيادة المعروض .

5-2-3: العمل على زيادة طاقات مرافق انتاج النفط فيما يخص البنية التحتية لأستلام الحكومة العراقية للنفط من الشركات ، وهذه تتضمن منشآت النقل من الحقول إلى منصات التصدير ، ومنشآت الخزن والمعالجة ، وذلك من اجل تقادي تكرار طلب الحكومة تخفيض كميات الانتاج من قبل الشركات بسبب عدم استطاعتها على الاستلام بسبب ضعف البنية التحتية لأستلام النفط ، وهذا يجنب العراق دفع تعويضات للشركات جراء تخفيض الانتاج عن المستويات المتفق عليها في العقود وفقا للمادة (12) فيها ، كم ان بناء هذه الطاقات يعد ضروري من اجل الايفاء بمتطلبات التصدير المنشودة ضمن حصة العراق المفترضة في اطار اوبك .

5-2-4: اعادة النظر في بعض مواد وفقرات عقود التراخيص النفطية كلما سنحت الفرصة إلى ذلك ، كأن يكون عدم امكانية زيادة الانتاج لغرض الوصول به إلى انتاج الذروة المستهدف ناجم عن عدم قدرة الشركات المقابلة على ذلك لأي سبب في كان ، وبالتالي يمكن ان يجبر هذا الامر لصالح الحكومة العراقية والمفاوضة مع الشركات لتعديل المادة (12) المضرة بالمصلحة العراقية فيما يخص تعويض الشركات عن اي طلب في تخفيض الانتاج من قبل الحكومة ، كذلك فيما يتصل بقضية احتساب اجر الربحية الذي تأخذته الشركات لأي انتاج يفوق انتاج خط الشروع ، حيث ينبغي حسابه كنسبة من سعر النفط وليس كما هو عليه الحال بشكل مقدار محدد ، كذلك فيما يتصل بالآلية التي يتم فيها احتساب كلفة انتاج النفط الخام حيث ارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل غير مبرر مما ادى إلى رفع كلفة الانتاج الاجمالية إلى حدود عالية .

5-2-5: ينبغي بناء توجه نحو تقليص الاعتماد على سياسة انتاج وتصدير النفط بشكله الخام فقط ، وذلك من خلال التوجه نحو بناء الصناعات النفطية المكملة في المصافي و منشآت البتروكيماويات ودراسة اسواقها الدولية من اجل ايجاد منافذ التصدير لها وهذا يعد توجهها ذي اهمية بالغة لتحقيق قيم مضافة اعلى واستدامة افضل لمورد النفط الخام .

5-2-6: في الفترة ما بعد انقضاء مدة عقود التراخيص ، واذا ما أريد التعاقد مع شركات نفطية من اجل الاستكشاف او التطوير ، ينبغي اعداد مسودة العقود بقدر عالي من الشفافية ليطلع عليها الجمهور واهل الاختصاص من اجل ابداء الرأي بها وعدم السير بعجالة فيها كما حدث مع عقود التراخيص الحالية ، مع العلم ان المصلحة في الاستثمار النفطي العراقي هو ان يكون بيد شركات النفط الوطنية مع الاستعانة بعقود خدمة فنية قصيرة الاجل وواضحة المعالم مع شركات النفط في المجالات التي تجد فيها صناعة النفط الوطنية نفسها ضعيفة ، على ان يتم اشراك العنصر الوطني فيها من اجل ادارة وطنية مستقبلية للنفط تستند إلى قاعدة رصينة

المصادر والهوامش:

1- عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص248-253 .

2- ينظر في هذه المسألة المصدر الممتاز بهذا الشأن: أدورد مورس وآخرون ، النفط والاستبداد-الاقتصاد السياسي للدولة الريفية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007 ، ص145-226 .

3- ينظر المزيد حول هذه القضية: توبي شيللي ، النفط-السياسة والفقر والكوكب ، ترجمة دينا الملاح ، دار العبيكان للنشر ، الرياض ، 2009 ، ص45-60 .

4- تقويم النفط العراقي ، الدليل المرجعي من open oil ص14 ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

<http://openoil.net>

5- وكالة الطاقة الدولية ، تقرير عن آفاق الطاقة في العراق ، متاح على الرابط:

www.iea.org

6- ينظر في ذلك إلى الكثير من ادبيات النفط التي تتحدث عن الموضوع منها: نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2011 ، ص141 .

7- ينظر تفصيل اكثر حول هذه القضية في: احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2000 ، ص225-228 .

8- احمد حسين الهيتي ، مصدر سابق ، ص263 .

9- ينظر في ذلك: محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1988 ، ص251-345 . وكذلك: احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص208 .

10- ينظر إلى تقارير الامين العام السنوية لمنظمة اوبك 2000-2015 .

(*) على سبيل الاشارة دخل العراق في تنافس مع ايران على حصص الانتاج ضمن اوبك خلال الثمانينيات من القرن المنصرم ، حيث طالب العراق بحصص متساوية مع ايران بحوالي (3.4) مليون ب/ي ، لكن منظمة اوبك رفضت هذا المطالب بسبب ان الاحتياطيات المؤكدة في ايران اكبر مما هي في العراق وباعتبار ان حجم الاحتياطي هو محدد رئيس في تقرير الحصص . وفي نهاية عام 2009 وبعد ان وقع العراق إتفاقيات تراخيص مع الشركات النفطية العالمية من اجل رفع انتاج العراق النفطي ، بدأت سلسلة من (حروب الاحتياطيات) بين العراق وايران ، حيث قام كل من الطرفين تباعا بأعادة التحقق من تقدير احتياطياتهما النفطية المؤكدة . ففي اواخر 2010 رفع العراق تقديرات احتياطيه المؤكد إلى (142) مليار برميل بزيادة قدرها (25%) عن العام الذي يسبقه ، وبعد اسابيع اعادت ايران تقدير احتياطيه حيث رفعته إلى (150) مليار برميل بزيادة قدرها (9%) . ينظر في ذلك: تقويم النفط العراقي ، مصدر سابق ، ص74 ، 91 .

11- توبي شيللي ، مصدر سابق ، ص157 .

12- لمزيد من التفصيل في آلية حساب الحصص ينظر: احمد حسين الهيتي ، مصدر سابق ، ص238-241 .

13- تقويم النفط العراقي-الدليل المرجعي ، مصدر سابق ، ص91 .

14- المصدر السابق نفسه ، ص52 .

15- عبد الامير محمد صالح ، مثالب عقود التراخيص ، ص19 ، ملف (pdf) متاح على شبكة الاقتصاديين العراقيين على الرابط:

www.iraqieconomists.net

16- ينظر في ذلك: عبد المهدي حميد العميدي ، نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

www.iraq-business.com/lwp

وكذلك ايضا: نبيل جعفر عبد الرضا ، التراخيص النفطية - قيود جديدة على الاقتصاد العراقي ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

www.iraqieconomists.net

17- المصدر السابق نفسه .

18- الملامح الاساسية لعقد الخدمة لحقول جولتي التراخيص الاولى والثانية ، دائرة العقود والتراخيص-وزارة النفط ، متاح على الرابط:

www.moo.oil.gov.iq

19- مايح شبيب الشمري و زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، ملف pdf متاح على شبكة المعلومات الدولية .

20- عبد المهدي حميد العميدي ، مصدر سبق ذكره .

21- علي مرزا ، ملاحظات على احتساب عائد المقاول في عقود الخدمة الفنية النفطية في العراق ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

www.iraqieconomists.net

22- فؤاد قاسم الامير ، الجديد في القضية النفطية العراقية ، دار الغد ، بغداد ، 2012 ، ص235 .

23- ينظر الجدول (5) من الدراسة والحسابات التقديرية التي اجراها الباحث في التعليق الموجود بعد الجدول .

(**) لم يتم اخذ دورتي التراخيص الثالثة والرابعة بنظر الاعتبار في التحليل على اعتبار انهما يتعلقان بالحقول الغازية والرفع النفطية الاستكشافية وهذه القضية خارج مجال نطاق البحث .

24- فؤاد قاسم الامير ، مصدر سابق ، ص224 .

25- جبار علي حسين اللعبي ، جولات التراخيص النفطية - مراجعة الاخطاء ومقترحات لتعديل العقود ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

www.iraqieconomists.net

(***) بسبب محددات فنية ومسائل تتعلق بالبنية التحتية واعطال تتحمل شركات النفط الوطنية مسؤوليتها ، مما ادى إلى ان يتخذ قرار بتخفيض انتاج الذروة المستقر المتفق عليه مع الشركات ، مما ادى إلى تحمل العراق إلى خسائر كتعويض للشركات النفطية تقدر بمعدل 3.6 مليار دولار سنويا خلال الاعوام 2011-2014 . ينظر: علي مرزا ، ملاحظات على احتساب عائد المقاول في عقود الخدمة الفنية النفطية في العراق ، ملف (pdf) متاح على الرابط:

www.iraqieconomists.net

26- International Energy Agency (IEA) , Iraq Energy Outlook , special report , 2013 , p.109 .

(****) نوع من النفوط ينتج من حجر السجيل او غيره من الصخور ذات النفاذية المنخفضة جدا ، وبالتالي فإن عملية استخلاصها تتطلب معدات وتقنيات عالية وبتكاليف مرتفعة .

27- International Energy Agency (IEA) , op , cit , p.112 .